المحاضرة السابعة: أسباب الفساد المالي والإداري

تقف وراء شيوع ظاهرة الفساد المالي والإداري عوامل وأسباب مختلفة، نذكر منها:

1- أسباب اجتماعية:

ومنها:

• العوامل التربوية والسلوكية المتمثلة في ضعف الوازع الديني والأخلاقي، وغياب الضمير لدى الموظف، إلى جانب طبيعة القيم الأخلاقية والأعراف والتقاليد التي اكتسبها من التنشئة الاجتماعية في المجتمع الذي يعيش فيه فإنها تلعب دورا كبيرا في بناء سلوك الموظف والتأثير عليه سلبا وإيجابا.

• الولاء العائلي والقَبَلي أو الحزبي والعلاقات الاجتماعية والعشائرية التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد، حيث يلجأ بعض المسؤولين إلى توظيف الانتماءات الأسرية والقبلية في المعاملات الرسمية من خلال تفضيل أقاربهم وأصدقائهم.. ومجاملتهم. إذ تعطى مثلا لأقارب المسؤولين الكبار الوظائف العامة التي يستطيعون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة غير المشروعة وتوريثهم في تلك المناصب والمؤسسات، أو تُمنح لهم التراخيص الإدارية والسكنات والأراضي.. وغيرها من الخدمات والامتيازات غير القانونية.

• ضعف الشعور الوطني وحس الانتماء في بعض المسؤولين، وبالتالي ضعف فكرة المصلحة العامة وما يرتبط بها من أهداف، وغياب التفاني والإخلاص في أداء الأعمال والمسؤوليات.

• الظروف البيئية المجتمعية التي تحيط بالموظفين والعاملين، كالفقر والعوز وتدفع بعضهم إلى ممارسات إدارية ومالية فاسدة.

• أثر العادات والتقاليد السائدة على تفشي الفساد الإداري، فإن لبعض العادات والتقاليد آثارا سلبية على سلوك الموظفين والأفراد المتعاملين مع المرافق العامة، وخاصة في الدول المتخلفة التي تتميز مجتمعاتها ببعض العادات والقيم الموروثة أو المكتسبة، كالإسراف وإنفاق المال على الترف والرفاهية، ومن الأمثلة على ذلك ضعف الوعي بأهمية الوقت، وعدم الالتزام بالمواعيد، وعدم الاهتمام بحُرمة المال العام، والمبالغة في تزيين وتأثيث المكاتب الحكومية، واستخدام سيارات الإدارة وباقي الوسائل لأغراض شخصية، فكل هذه الممارسات الفاسدة أصبحت بمثابة عرف اجتماعي وإداري سائد ومقبول لدى العامة والخاصة، ولا يلاقي أي اعتراض على الرغم من الآثار السلبية الكبيرة التي تسببها هذه السلوكيات على المصلحة العامة.

2- أسباب اقتصادية:

• تدني أجور ورواتب الموظفين خصوصا في الدول النامية، في ظل صعوبة العيش وغلاء الأسعار والارتفاع الكبير للمشتريات العامة وعدم القدرة على الوفاء بمتطلبات الحياة، من شأنه أن يدفع ببعض الموظفين إلى الميل نحو الفساد؛ كتقبل الرشوة والسرقة والاختلاس لسد النقص المادي الناتج عن ضعف الراتب، كما أن تباين مستويات الدخل وعدم العدالة في منح الرواتب والأجور من شأنه أن يسهم في تفشي الفساد المالي.

• عدم العدل في توزيع الثروات والموارد الاقتصادية بين أفراد المجتمع، مما ينتج عنه طبقتين في المجتمع إحداهما متخمة منعمة والأخرى محرومة من أبسط مقومات الحياة الإنسانية، وهو ما يؤدي إلى إضعاف الولاء للأهداف العامة المشتركة للمجتمع، ومن ثم بروز سلوكيات منحرفة وفاسدة في أجهزة الدولة.

• ارتفاع معدلات البطالة وانتشار ظاهرة منح الرشوة للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والقوانين التي تنظم وتحكم سير النشاط الإداري والمالي في المؤسسات.

• رغبة بعض المسؤولين في الثراء الفاحش والسريع من دون بذل جهد خاصة مع تطور متطلبات الحياة.

3- أسباب سياسية:

يُعد الفساد السياسي هو الأساس لكل أنواع الفساد الإداري والمالي، فالعمل الإداري يتم ضمن البيئة السياسية ووفق إطارها الرسمي، وإن غياب الرقابة وفساد السّاسة يسهّل الانحراف في سلوك الموظفين ويزيد من خرق القوانين ويوفر فرص الإفلات من العقاب. ومن بين الأسباب السياسية للفساد:

• عدم الاستقرار السياسي واختلال التوازن بين المؤسسات السياسية.

• شخصنة السلطة والاستبداد السياسي الذي يجعل الحاكم المستبد يحوز على السلطة ويُجهض المشاركة الشعبية.

• توالي الحروب والأزمات وتدهور الأوضاع السياسية.

• قيام تحالفات بين العناصر الفاسدة التي تنتمي إلى منظمات مختلفة داخل النظام السياسي.

• ضعف الممارسة الديمقراطية وغياب الشفافية، وتقلص حرية المشاركة في إدارة الشؤون العامة للدولة، فالمجتمعات غير الديمقراطية بيئات مغلقة تسيطر الحكومات فيها على إعلامها ولا تسمح إلا بنشر ما يصب في صالحها.

• ضعف الإرادة السياسية الحقيقية والدعم الشعبي لمحاربة الفساد مما يؤدي إلى انعدام الثقة وتوسيع نطاق الاستياء الشعبي.

• غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية، وضعف الحكومات وغياب عناصر الحكم الصالح، وضعف الدور الرقابي وعدم استقلالية القضاء.

• الحملات الانتخابية التي تلعب دورا بارزا في إضفاء ونشر الفساد، إذ تتطلب العملية الكثير من التمويل، الأمر الذي يدفع السياسيين إلى اللجوء لذوي المصالح التجارية للحصول على التمويل اللازم مقابل وعود مستقبلية بجني المكاسب.